EOJM
المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

# حالة الصحافة والإعلام في مصر
# خلال شهر مايو 2024

المرصد المصري للصحافة والإعلام
برنامج الرصد والتوثيق

# حالة الصحافة والإعلام في مصر خلال شهر مايو ٢٠٢٤

إعداد وتحرير/
عصام ناصر

تدقيق لُغَوي/
مارسيل نظمي

إخراج فني/
سمر صبري

# المقدمة

يتعرض الصحفيون/ات والإعلاميون/ات إلى صعوبات وتحديات وتجاوزات، تصل حد الانتهاكات خلال تأدية مهام عملهم/ن؛ وهو ما يبدو متوقعًا، كون الصحافة نافذة المجتمع على الحقيقة، وحاملة لواء المعرفة، لكن ما يتبعها من مخاطر ومضايقات هي أمور مرفوضة بالقدر ذاته.

من هنا، تصدر عن المرصد المصري للصحافة والإعلام، تقارير شهرية تهدف إلى تسليط الضوء على الانتهاكات التي يتعرض لها العاملون/ات بالصحافة والإعلام. كما تهدف لفهم منطق وأنماط هذه الانتهاكات بغرض البحث في سبل معالجتها، كذلك المساهمة في خلق بيئة مواتية للعمل الصحفي/ة؛ فالتوثيق غرضه التأريخ من جهة، ومن أخرى للتغيير والتحسين والإصلاح.

يتعامل التقرير مع الانتهاكات الموثقة من زاويتين؛ الأولى رصد وقائع الانتهاك، وتوثيقها، والزاوية الثانية تحليلية؛ حيث يتم استكشاف الأبعاد المختلفة للانتهاكات التي يتعرّض لها العاملون/ات في الصِّحافة والإعلام، ومن ثم تصنيفها وفق نوعيتها، وتوزيعها الجغرافي، وجنس ضحايا الانتهاكات، وجهة عمل ممارس الانتهاك، وتخصص الضحية.. إلخ، وغيرها من التصنيفات التي تساعدنا في مراكمة معرفة أفضل بمنطق الانتهاكات، وخرائط انتشارها.

كما يستند التقرير إلى إطار مفاهيمي واضح، وبناء منهجي طوّره المرصد المصري خلال سنوات عمله على ملف الصحافة والإعلام في مصر؛ مُستعينًا بما تراكم من خبرات ومعايير دولية للتوثيق، واستقصاء الحقيقة.

يعمل على مهمة الرصد والتوثيق في المرصد، فريق من المراسلين/ات الميدانيين/ات، فضلًا عن مجموعة الوحدة القانونية، بالإضافة إلى وحدة الرصد والتوثيق، التي تتواصل بشكل مباشر مع ضحايا الانتهاكات من صحفيين/ات وإعلاميين/ات، وتسجيل شهاداتهم/ن.

## انتهاكات شهر مايو وخرائط توزيعها:

شهد شهر مايو 2024 وقوع 6 انتهاكات، هذه الانتهاكات توزعت من حيث نوعيتها كالتالي؛ 3 انتهاكات تجديد حبس على ذمة التحقيقات، يليها حالة انتهاك وحيد فصل تعسفي، وانتهاك وحيد حجب حقوق مالية، وأخيرًا انتهاك وحيد يتعلق بإزالة محتوى إعلامي أو صحفي.

أما من حيث النوع الاجتماعي لمن وقع بحقه الانتهاك، نجد هذه الانتهاكات الـ 6 جاءت كالتالي؛ أن الصحفيين الذكور كانوا الأكثر عرضة للانتهاكات خلال الشهر؛ إذ وقع 3 انتهاكات بحق صحفيين، في حين وقع 2 انتهاك بحق صحفيات، فيما وقع انتهاك وحيد بحق مؤسسة صحفية كاملة.

إذا قاربنا هذه الانتهاكات الموثقة، من حيث توزيعها الجغرافي، نجد أن هناك 3 انتهاكات من أصل 6 انتهاكات شهدهم الشهر، وقعت في نطاق محافظة القاهرة، كذلك شهدت محافظة الجيزة وقوع 3 انتهاكات في نطاقها الجغرافي، فيما لم تشهد أية محافظات خارج القاهرة الكبرى وقوع أية انتهاكات فيما رصدنا خلال الشهر.

أما من حيث تخصصات ضحايا هذه الانتهاكات، نكتشف أن؛ هناك 3 انتهاكات وقعت بحق فئة محرر/ة صحفي، في حين وقع انتهاك وحيد بحق فئة كاتب/ة صحفي، ووقع انتهاك آخر بحق فئة مترجم/ة صحفي، وأخيرًا وقع انتهاك وحيد بحق فئة "غير محدد التخصص"؛ كون هذا الانتهاك وقع بحق كيان صحفي كامل.

أخيرًا، النظر للانتهاكات التي وقعت خلال مايو 2024، من زاوية نوع جهة عمل مرتكب الانتهاك، نجد أن هناك 3 انتهاكات من أصل 6 ارتكبتها جهات قضائية، وبذلك تصدرت قائمة الجهات التي ارتكبت انتهاكات بحق الصحفيين، يليها المؤسسات الصحفية التي ارتكبت 2 انتهاك بحق الصحفيين/ات، في الوقت الذي كان يفترض أن تكون المؤسسات الصحفية هي حائط الصد الأساسي في الدفاع عن حقوق الصحفيين/ات. في ذيل القائمة نجد أن مؤسسة رقمية هي التي ارتكبت الانتهاك الأخير خلال شهر يونيو بحق صحفيين/ات.

## محاور التقرير:

فضلًا عن المقدمة التي تقدم عرضًا مختصرًا لما ورد في التقرير، وترسم خرائط الانتهاكات التي شهدها الشهر، فإن التقرير يتكوّن من محورين؛ الأول هو سرد تفصيلي للانتهاكات التي شهدها الشهر، والثاني هو تحليل إحصائي، وقراءة متأنية، للانتهاكات المُسجّلة وتصنيفاتها. أما الخاتمة، تتضمّن عددًا من الاستنتاجات.

# أولًا.. السرد التفصيلي للانتهاكات

## الحريات الصحفية والإعلامية:

### 1 -واقعة حذف تقرير نشرته "متصدقش" من قبل إدارة فيس بوك.

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، في 29 مايو 2024، واقعة حذف تحقيق نشره حساب "متصدقش" على موقع فيسبوك، من قبل إدارة فيسبوك، من جراء هجمة إلكترونية من حسابات مجهولة، وبلاغات متكررة ضد محتوى الصفحة.

التحقيق المحذوف بحسب تصريح نشرته "متصدقش" على حسابها بالفيسبوك، يفند ما قيل عن مسؤولية حركة حماس الفلسطينية عن "قتل العقيد أحمد منسي، قائد الكتيبة 103 صاعقة، الذي استشهد في 7 يوليو 2017".

## الحقوق الاقتصادية والاجتماعية:

### 2 -حالة الصحفية بجريدة أهل مصر.

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، في 2 مايو 2024، انتهاكًا تعرضت له صحفية بجريدة أهل مصر، بعد سنوات من العمل، دون تحقيقات أو أسباب حقيقية تفسر ذلك.

تقول الصحفية -رفضت ذكر اسمها- في شهادتها للمرصد، "بدأت العمل في جريدة أهل مصر، أكتوبر 2015، وهو تاريخ صدورها وقبل تكويدها، إلى نهاية 2017، وخلال هذه السنوات كان مرتبي الشهري في حدود 500 جنيه، لكن علمت حينها أن إدارة الصحيفة قررت تعيين 4 صحفيين من العاملين لديها، منهم صاحبة الجريدة نفسها، في الوقت الذي تجاهلني القرار رغم أقدميتي مقارنة بمن تم اختيارهم للتعيين، قررت ترك العمل بالصحيفة مدة شهرين ردًا على قرار استبعادي من التعيين".

وتتابع: "لاحقًا تواصلت إدارة الصحيفة معي مقدمة وعود بالتعيين، خاصة أن الجريدة تم تكويدها خلال تلك المدة، فاستجبت لدعوة الإدارة وعدت للعمل بالصحيفة مرة أخرى مدة 4 سنوات، على أمل تحقق الوعد بالتعيين، ومن ثم دخول نقابة الصحفيين في خطوة تالية، لكن ذلك لم يحدث؛ فالصحيفة دخلت في خلاف مع نقابة الصحفيين ومن ثم تعطل قرار تكويدها، وعليه أوقفت الجريدة إجراءات تعيين صحفيها".

وتفيد الصحفية أنه طوال هذه الفترة كانت إدارة الصحيفة تماطل صحفيها/تها مع وعود لا تنتهي بالتعيين.

ووفقًا لهذه المماطلة قررت ترك العمل مرة أخرى في سبتمبر 2021، وبالتحديد بعد أن حجبت الإدارة مرتبها الشهري، دون تقديم سبب رسمي يفسر ذلك، على إثره توجهت إلى نقابة الصحفيين، بحثًا عن تسوية ودية، وقد فسرت الصحفية حجب راتبها الشخصي بوجود خلاف شخصي بينها وبين صاحبة الجريدة.

وتوضح "تواصلت مع نقابة الصحفيين، مع أ. محمد شبانة، الذي أخبرني بأن صحيفة أهل مصر جريدة غير مكودة، وبالتالي ليس للنقابة ولاية عليها". مشيرة إلى أن الإدارة سلمتها راتبها المحجوب في وقت لاحق. غير أنها لم تتقدم بشكوى إلى قسم الشرطة الذي تقع الصحيفة في دائرته، ولم تتقدم بشكوى إلى مكتب العمل؛ كونها لم تكن تعرف الإجراءات الواجب عليها اتخاذها حيال قرار استبعادها.

## 3 -فصل الصحفية بموقع "كونسلتو" ندى أيمن نجيد.

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، اليوم الأربعاء 29 مايو 2024، واقعة الفصل التعسفي بحق الصحفية ندى نجيد، بموقع "كونسلتو" المتخصص في الصحافة الطبية، التابع إلى وكالة "أونا" للصحافة والإعلام، والمالكة لمواقع "مصراوي- يلا كورة- في 15 مايو 2024، على خلفية مطالبتها بالتعيين، بعد قضائها فترة تدريبية تجاوزت 12 شهرًا.ر

قالت ندى في شهادتها للمرصد، إنها بدأت العمل في موقع كونسلتو الإلكتروني، يوم 13 مايو 2023، كمتدربة، على وعد بتعيينها بعد 3 أشهر. لكنها استمرت لما يزيد عن 12 شهرًا على أمل تحقق هذا الوعد.ر

تقول الصحفية إنها حصلت على إذن للعمل من المنزل، خلال شهر رمضان خاصة مع تعرضها لإصابة مرضية استدعت تدخل جراحي. تضيف: "كان من المقرر أن يتم تعييني عقب عودتي من الإجازة لكن ذلك لم يحدث، ولما سألت رئيس التحرير، الكاتب الصحفي مجدي الجلاد، عن موعد البدء في إجراءات التعيين، أخبرني بأن ميزانية المكان لا تسمح بتعيينات جديدة، وأنني مخيرة بين الاستمرار في العمل بدون تعيين -حتى وإن قررت العمل من البيت- أو الفصل".ر

تشير الصحفية في شهادتها للمرصد، إلى أن التعنت في قرار تعيينها جاء بعد رفضها الاستمرار في رفع مواد خبرية على موقعين إلكترونيين يملكها "عبد العزيز" و"الهنساوي"، خلال أوقات العمل بموقع كونسلتو، بعد مطالبة الأستاذة مها برفع "التارجت" المتفق عليه في الموقع الخاص بها ليصبح 25 خبرًا بدلاً من 20 خبرًا في اليوم، مقابل 1700 جنيه بدلاً من 2000 جنيه شهريًا.

وتضيف، أن رفضها للعرض المقدم من "عبد العزيز" و"الهنساوي"، عرضها إلى تضييقات مستمرة من الشخصين، مثل رفضهم السماح لها بإجازات، "حين طالبت بالتعيين، أخبرني رئيس التحرير بأن قرار التعيين

متوقف على تقرير أداء يقدمه مديري التحرير طارق ومها البهنساوي، فلما وصل تقرير الأداء إلى رئيس التحرير، جاء يعكس الموقف الشخصي المتعنت منهما جراء رفضي العمل في الموقع الإلكتروني الشخصي الذي يملكونه، أكثر مما يعكس أدائي للعمل في كونسلتو، إذ جاء في المذكرة التي قدموها لرئيس التحرير، أنني اتخذت من مرضي ذريعة للتهرب من مقتضيات العمل".

وأشارت الصحفية إلى أن قرار الفصل لم يسبقه أية تحقيقات، وأنها تواصلت مع نقابة الصحفيين عقب فصلها تعسفيًا، وأبلغتها بضرورة التقدم بشكوى فصل إلى مكتب العمل، وأخرى إلى قسم الشرطة الذي يقع في دائرته مقر الموقع الإلكتروني كونسلتو.

في السياق ذاته، قالت الصحفية، إنها تم حرمانها من المستحقات المالية عن شهر مايو، وأن رئيس تحرير الموقع مجدي الجلاد، حجب راتبها الشهري عن شهر مايو، والمستحق تقاضيه في الفترة من 20 إلى 25 من الشهر الجاري، بعد أن صدر قرارًا من جانب الأستاذ محمد سمير، رئيس التحرير المناوب لمؤسسة أونا، بمنعها من دخول المؤسسة.

فيما تواصلت مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام مع مديرة التحرير بالموقع مها البهنساوي، التي امتنعت عن التعليق واصفة الرواية بـ"الأكاذيب"، كما تواصلنا مع طارق عبد العزيز مدير التحرير بالموقع، والذي شدد هو الآخر على رفضه التعليق على ما جاء في شهادة الزميلة.

# العدالة الجنائية:

## 4 -تجديد حبس الصحفي مصطفى الخطيب

قررت محكمة جنايات القاهرة (الدائرة الثالث إرهاب)، في 13 مايو 2024، تجديد حبس الصحفي مصطفى أحمد عبد المحسن حسن وشهرته مصطفى الخطيب، والمحتجز في سجن طرة، مدة 45 يومًا، على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 488 لسنة 2019 أمن دولة عليا، على أن يراعى التجديد فى المواعيد.

بدأت الجلسة في تمام الرابعة ونصف مساءًا، عبر تقنية الفيديو، ومثل الصحفي رفقة جميع المتهمين المحبوسين من داخل سجن طرة المزرعة، دفعة واحدة دون تفرقة أو تمييز. فيمَا طلبت المحكمة من الدفاع الحاضر ترشيح محامٍ أو اثنين على الأكثر؛ للترافع عن جميع المتهمين، وهو ما رفضته هيئة الدفاع، فاستجابت المحكمة وسمعت كل محامٍ على حدة.

فيما طالب الدفاع الحاضر مع "الخطيب" إخلاء سبيله بأي ضمان تراه المحكمة؛ كونه له محل إقامة ثابت ومعلوم ولا يخشى عليه من الهرب، ولأن الصحفي تجاوز الحد الأقصى للحبس الاحتياطي المنصوص عليه في قانون الإجراءات الجنائية، مادة 143 منه، وقدره 24 شهرًا.

## 5 -تجديد حبس الصحفي يحيى خلف الله.

قررت محكمة جنايات الجيزة ( الدائرة السادسة)، في 16 مايو 2024، تجديد حبس الصحفي يحيى خلف الله، مدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 13338 لسنة 2022 جنح الهرم، على أن يراعى التجديد فى المواعيد.

بدأت الجلسة فى تمام الساعة الثانية ظهرًا، عبر تقنية الفيديو، ومثل الصحفي رفقة جميع المتهمين المحبوسين من داخل سجن الجيزة المركزي، دفعة واحدة دون تفرقة أو تمييز، فيما رفضت هيئة المحكمة السماح للصحفي بالحديث، وطالبته فقط بأن يذكر الاتهامات الموجهة اليه في تحقيقات النيابة، وقامت باثبات انكاره لتلك الاتهامات فى محضر الجلسة، في حين طلبت المحكمة من الدفاع أن يتحدث فقط عن مبررات الحبس الاحتياطي دون الخوض في موضوع الاتهام؛ كون المحكمة مختصة بنظر تجديد الحبس فقط.

طالب الدفاع الحاضر مع الصحفي إخلاء سبيله بأي ضمان تراه المحكمة؛ كونه له محل إقامة ثابت ومعلوم، ولا يخشى عليه من الهرب، مع استبدال حبسه الاحتياطي بتدبير احترازي وفقا لنص المادة 201 من قانون الإجراءات الجنائية، خاصة أن الصحفي سبق اتهامه بذات الاتهامات في عامي 2015، وفي 2016، فيما انتهت التحقيقات حينها بالحفظ دون إحالتها للمحكمة؛ ما يعني عدم وجود أدلة لدى النيابة العامة يمكن تقديمها للمحكمة، في ذات السياق من غير المعقول أن يظل المتهم محبوسا دون استدعائه إلى جهات التحقيق لاستكمال التحقيقات معه ومواجهته بدليل جازم ويقيني على تلك الاتهامات.

## 6 -تجديد حبس الصحفي محمد سعد خطاب.

قررت محكمة جنايات القاهرة (الدائرة الثالثة إرهاب)، المنعقد في 11 مايو 2024، تجديد حبس الصحفي محمد سعد خطاب، مدة 45 يومًا، على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 1365 لسنة 2018 حصر أمن الدولة العليا، على أن يراعى التجديد فى المواعيد.

انعقدت الجلسة عبر تقنية الفيديو كونفرانس، ومثل الصحفي رفقة جميع المتهمين المحبوسين من داخل سجن بدر، دفعة واحدة دون تفرقة أو تمييز، فيما كانت عليه علامات الإعياء بادية على الصحفي؛ نظرا لحالته الصحية. وردًا على سؤال المحكمة، أنكر "خطاب" كافة الاتهامات الموجهة له، وطلب إخلاء سبيله؛ نظرا لكونه لم يتورط في أية جرائم، و مراعاة لحالته الصحية التي تحتاج إلى رعاية خاصة؛ لإصابته بالعديد من الأمراض المزمنة.

فيما لم يستطع الدفاع الحاضر مع الصحفي إبداء طلباته في محضر الجلسة؛ بسبب ما قام به رئيس المحكمة من إنهاء الجلسة قبل إثبات طلبات المحامين. واكتفت المحكمة بإثبات طلبات إخلاء السبيل فقط داخل محضر الجلسة، ونوهت على أن المتهمين تحدثوا وعرضوا أوضاعهم ومشاكلهم.

# ثانيًا..التحليل الإحصائي للانتهاكات:

نكشف في هذا المحور الأبعاد الإحصائية والتحليلية للانتهاكات التي رصدناها خلال شهر مايو 2024؛ بهدف بناء فهم أفضل لطبيعة هذه الانتهاكات، وأسبابها ومحفزاتها.

## 1. توزيع الانتهاكات من حيث جنس الضحية:

توزيع الانتهاكات الـ 6 التي شهدها شهر مايو، من زاوية النوع الاجتماعي لضحايا هذه الانتهاكات، يخبرنا أن الصحفيين الذكور كانوا الأكثر عرضة للانتهاكات خلال الشهر؛ إذ وقع 3 انتهاكات بحق صحفيين، في حين وقع 2 انتهاك بحق صحفيات، فيما وقع انتهاك وحيد بحق مؤسسة صحفية كاملة.

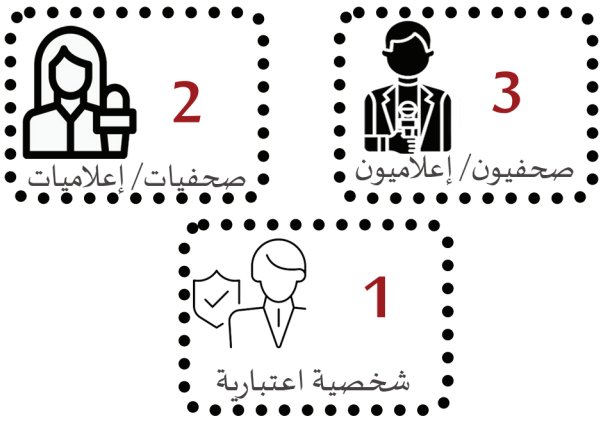


## 2. التوزيع الجغرافي للانتهاكات:

يخبرنا توزيع الانتهاكات المسجلة، وفق نطاقها الجغرافي، أن هناك 3 انتهاكات من أصل 6 انتهاكات شهدهم الشهر، وقعت في نطاق محافظة القاهرة، وتساوت معها محافظة الجيزة حيث شهدت وقوع 3 انتهاكات في نطاقها الجغرافي، فيما لم تشهد أية محافظات خارج القاهرة الكبرى وقوع أية انتهاكات فيما رصدنا خلال الشهر.

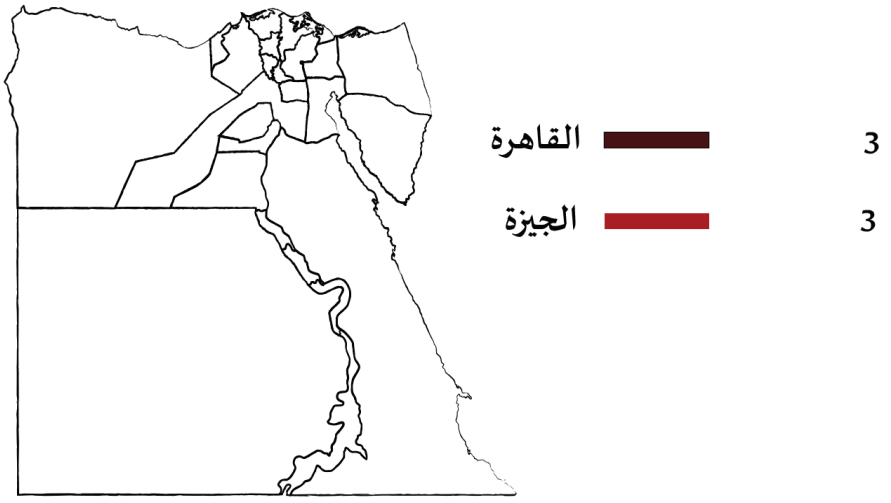

## 3. التوزيع الزمني للانتهاكات:

توزيع الانتهاكات التي وقعت خلال شهر مايو، من زاوية توزيعها الزماني، يكشف لنا: أن الأسبوع الرابع كان الأعلى من حيث الانتهاكات؛ إذ شهد وقوع 3 انتهاكات، يليه الأسبوع الثاني الذي شهد وقوع 2 انتهاك، في حين شهد الأسبوع الثالث انتهاك وحيد، بينما لم يشهد الأسبوع الأول وقوع أية انتهاكات فيما رصدنا.

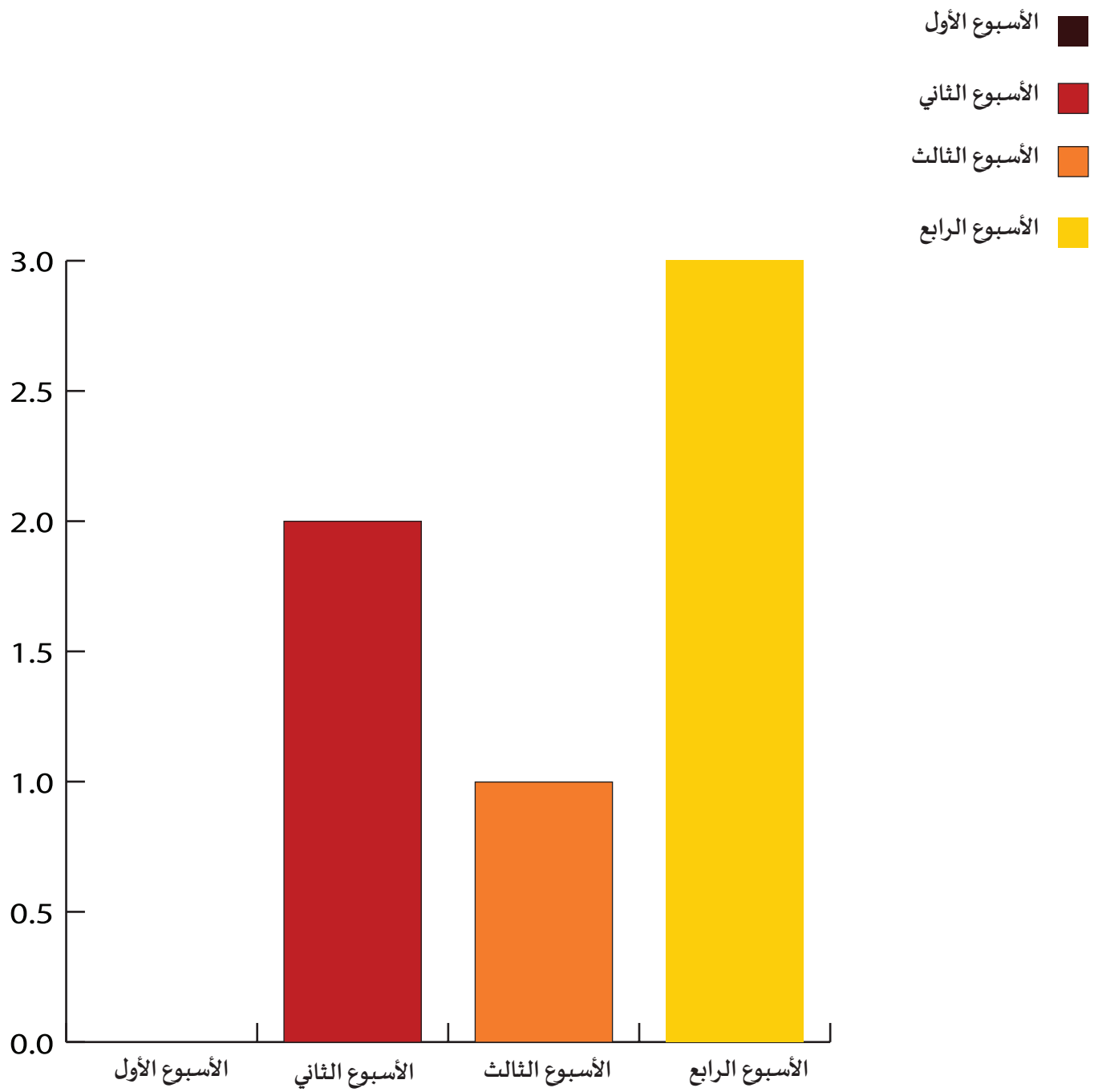

## 4. نوع الانتهاكات التي شهدها الشهر:

أما من زاوية نوع الانتهاكات، نجد أن الانتهاكات الواقعة خلال شهر مايو، جاء توزيعها كالتالي: 3 انتهاكات تجديد حبس على ذمة التحقيقات، والصحفيين الثلاث الذين تعرضوا لهذا الانتهاك، تجاوزوا الحد الأقصى للحبس الاحتياطي المنصوص عليه في قانون الإجراءات الجنائية، يليها انتهاك حالة فصل تعسفي وحيد، ثم انتهاك وحيد حجب حقوق مالية، وأخيرا انتهاك وحيد يتعلق بإزالة محتوى إعلامي أو صحفي.

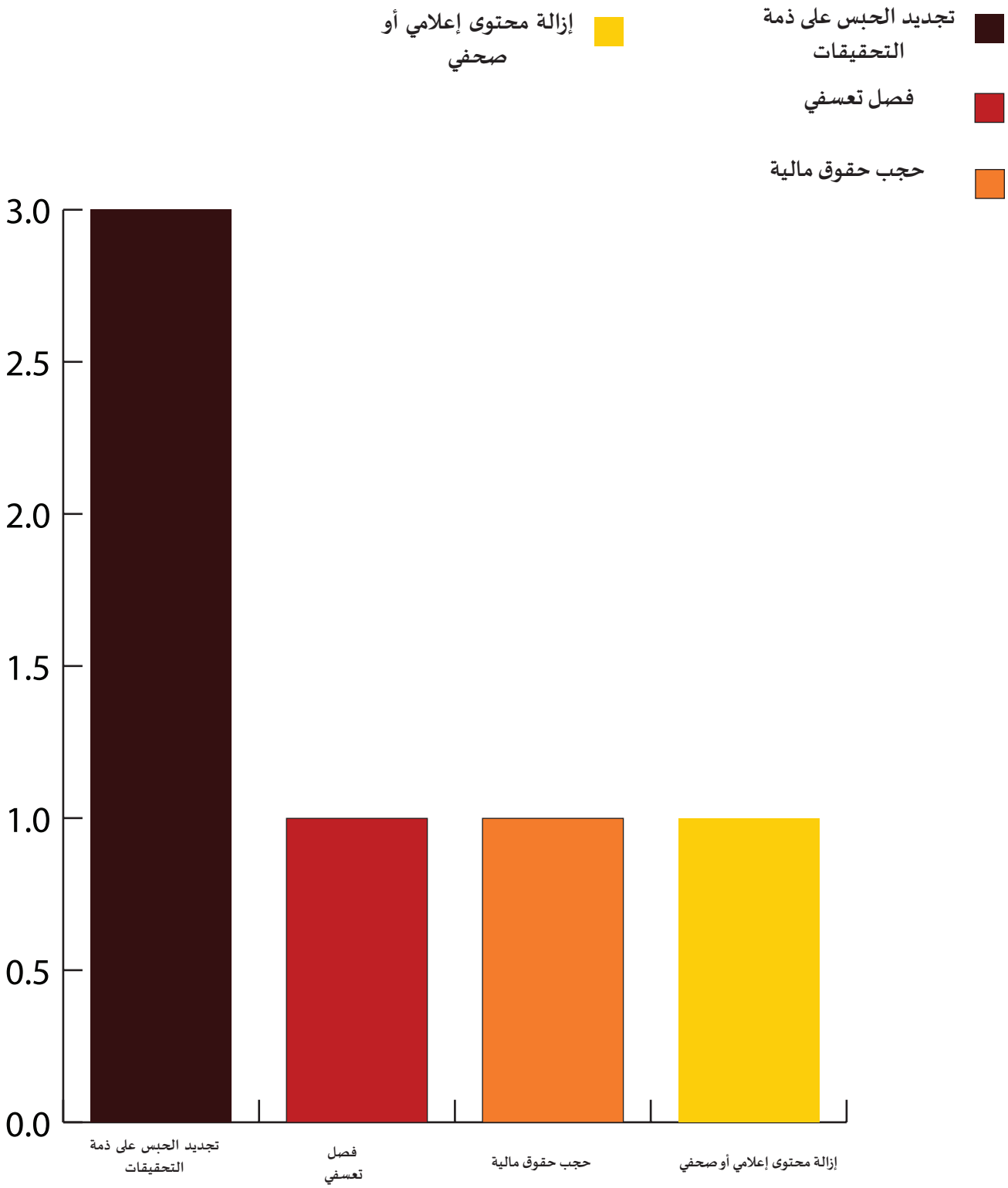

## 5. نوع التوثيق:

يستند فريق المرصد المصري، في التحقق من صحة وقائع الانتهاك المرصودة، إلى إحدى طريقتين؛ الأولى هي طريقة التوثيق المباشر- إذ يتم التوثيق عبر تواصل فريق عمل المؤسسة، مع الضحية، أو الشهود، أو المؤسسة الصحفية، أو المحامين/ات، أو في حال توافر أدلة مادية، أو معلومات موثقة لجهات رسمية. والثانية هي التوثيق غير المباشر؛ حيث لا يتوفر تواصل مع الضحية، أو الشهود، أو المؤسسة الصحفية، أو المحامين/ات، كما لا تتوّفر أدلة مادية، أو معلومات موثّقة لجهات رسمية، إنما يكون المصدر الرئيس للمعلومات جهة حقوقية أخرى، أو صحفية، أو حزبية، أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

من حيث مدى موثوقية حالات الانتهاك المرصودة، ومدى التحقق من وقوعها، نجد أن شهر مايو شهد وقوع 6 انتهاكات، جرى توثيقهم كلهم بصورة مباشرة، عبر الحضور الميداني مع ضحايا هذه الانتهاكات، أو عبر التواصل معهم، أو من خلال العودة لشهادتهم الشخصية عما وقع بحقهم/ن.

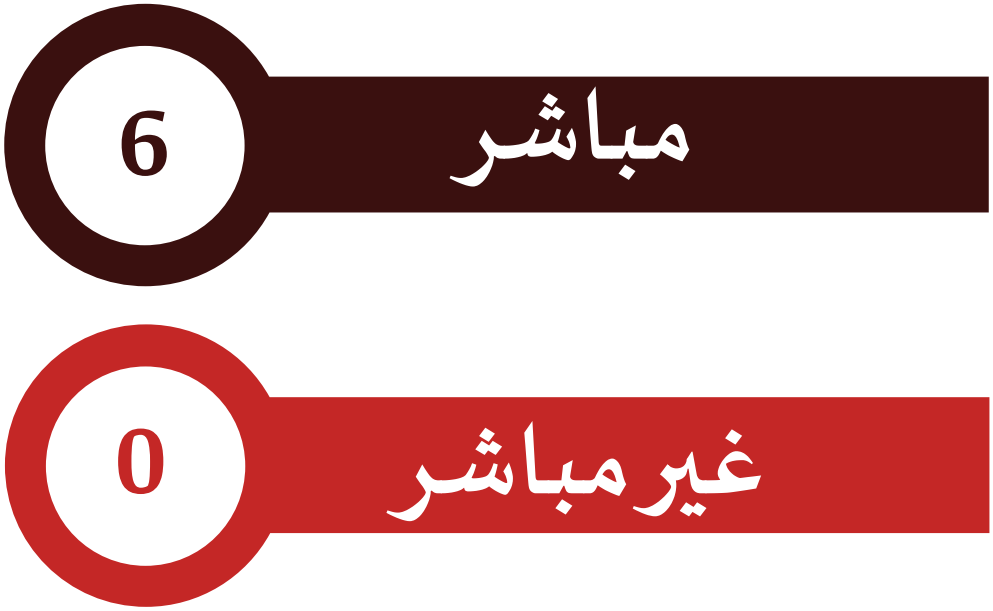

## 6. توزيع الانتهاكات وفقًا لتخصص الضحية:

إذا قارنا الانتهاكات التي شهدها شهر مايو 2024، من حيث تخصصات ضحايا هذه الانتهاكات، نجد أن هناك 3 انتهاكات وقعت بحق فئة محرر صحفي، في حين وقع انتهاك وحيد بحق فئة كاتب صحفي، ووقع انتهاك آخر بحق فئة مترجم صحفي، وأخيرًا وقع انتهاك وحيد بحق فئة "غير محدد التخصص"؛ كون هذا الانتهاك وقع بحق كيان صحفي كامل.

## 7. توزيع الانتهاكات وفقا لنوع جهة عمل المعتدي:

أما توزيع الانتهاكات الموثقة خلال الشهر، من حيث نوع جهة عمل مرتكب الانتهاك، نجد أن هناك 3 انتهاكات من أصل 6 ارتكبتها جهات قضائية، وبذلك تصدرت قائمة الجهات التي ارتكبت انتهاكات بحق الصحفيين، يليها المؤسسات الصحفية التي ارتكبت 2 انتهاك بحق الصحفيين/ات، في الوقت الذي كان يفترض أن تكون المؤسسات الصحفية هي حائط الصد الأساسي في الدفاع عن حقوق الصحفيين/ات. في ذيل القائمة نجد أن مؤسسة رقمية هي التي ارتكبت الانتهاك الأخير خلال شهر يونيو بحق صحفيين/ات.

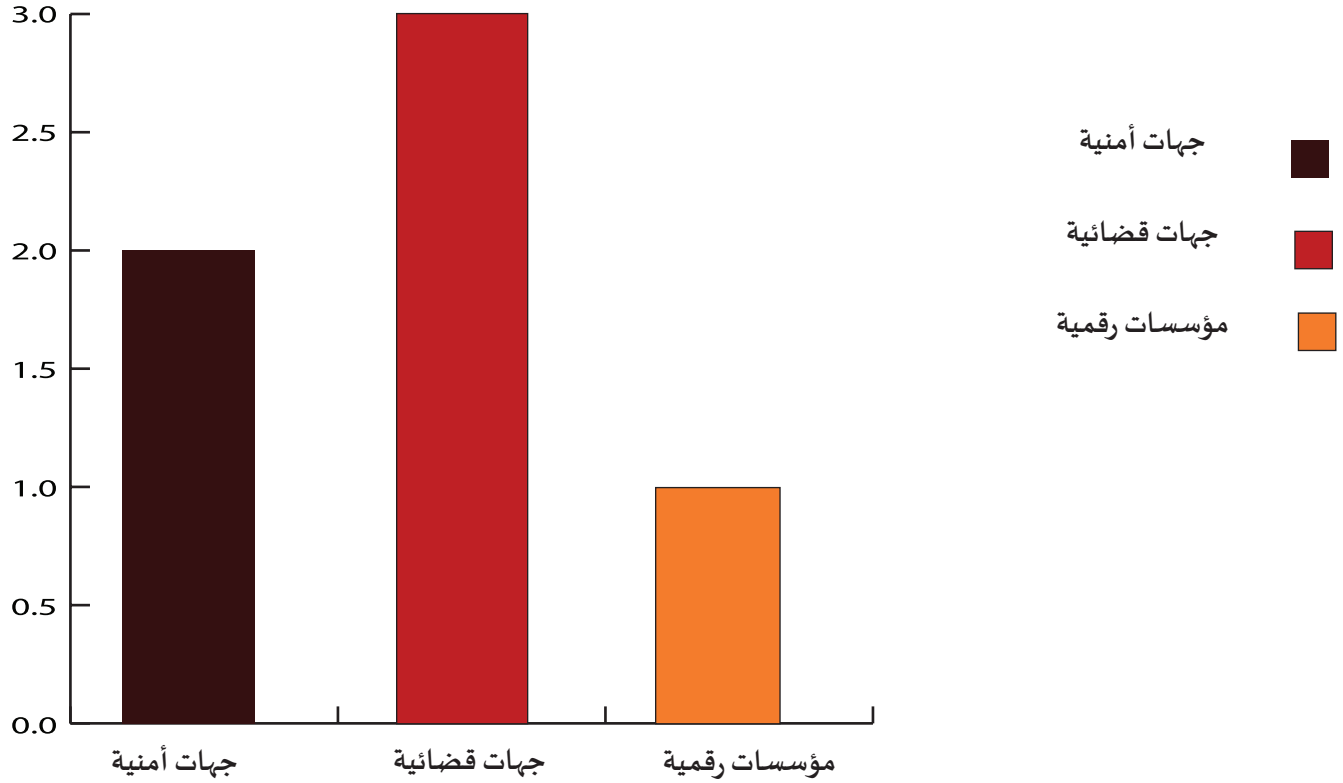

# الخاتمة.. استنتاجات وتوصيات:

يتعرض الصحفيون والصحفيات في مصر إلى أعداد من الانتهاكات، تتأرجح بين الارتفاع والتراجع، لكن هذا التأرجح يرجع بصورة كبيرة إلى أن؛ هناك طيف واسع من الصحفيين والصحفيات يحجمون عن الإبلاغ عما يتعرضوا/ن له من انتهاكات؛ خوفًا من التداعيات السلبية لذلك على مستقبلهم المهني وعلى أمنهم الشخصي واستقرارهم المعيشي، كما يرجع إلى أن المؤسسات الصحفية، ومعها صحفيين وصحفيات، يفضلون الحلول الودية وتناسي ما حدث على اللجوء للوسائل القانونية للتقاضي.

كما أن إحجام صحفيين وصحفيات عن الحديث عما يتعرضوا/ن له من انتهاكات يعود إلى أن تكرار الانتهاكات، خاصة إن كانت انتهاكات مؤقتة وليس لها أثر مستدام، يدفع الكثيرين/ات منهم إلى التطبيع معها، وإلى اعتبارها قربان محتمل يقدم على مذبح صاحبة الجلالة. ولا نعفي أنفسنا في المرصد، من أن نكون غفلنا عن توثيق انتهاك هنا أو هناك.

في النهاية واستكمالا لما سبق، نقول أن الصحفيين/ات والصحفيات في مصر، والعاملين/ات في الإعلام يتعرضوا/ن خلال تأدية عملهم، ليس فقط إلى انتهاكات، وإنما إلى مضايقات وصعوبات ومعوقات كثيرة، تخصم من طاقتهم النفسية، وقدرتهم بكل صورها على تحمل كلفة عملهم/ن بالصحافة؛ وهو ما يحتاج إلى وقفة جادة من الجهات المعنية بالعمل الصحفي والإعلامي في مصر، أن تضاعف من جهودها لتهيئة البيئة المناسبة لعمل الصحافة والإعلام.

في ضوء ما سبق نخلص إلى عدد من التوصيات:

1 -ضرورة التوقّف عن توقيع عقوبات سالبة للحرية في قضايا النشر، إعمالًا للدستور المصري، الصادر في 2014، الذي حظر توقيع أية عقوبات سالبة للحرية في القضايا المتعلّقة بالنشر. مع العمل على إتاحة المجال العام ودعم الحريات.

2 -ضرورة العمل على إنهاء مِلف الحبس الاحتياطي للصحفيين وأصحاب الرأي، وإطلاق سراحهم/ن.

3 - يجب التفكير في مسارات وآليات تحمي صناع الصِّحافة والإعلام، من الممارسات المتعسفة والمتحيزة التي يوقعها فيس بوك بحق من يتبنى سرديات مخالفة للسردية التي يتبناها القائمون/ات على إدارة فيسبوك.

4 - هناك جزءٌ معتبر من الانتهاكات تقع بحق الصحفيين/ات والإعلاميين/ات ترتكبها المؤسسات الصحفية والإعلامية نفسها، ومسؤولي هذه المؤسسات، ويتعلّق معظمها بحجب جزء من الحقوق المالية للصحفيين/ات، أو فصلهم/ن تعسفيا، من هنا يستلزم على المؤسسات الصحفية والإعلامية أن تبحث عن حلول أكثر عدالة وأقل إيذاء للعاملين/ات لديها، وأن لا تستسهل قرارات الفصل والخصم وتحميل الصحفيين/ات دفع أقساطهم/ن التأمينية.

5 - ضرورة أن يحرص الصحفيين/ات على إبرام عقد عمل مع الجهات التي يعملون بها، ما يضمن حقوقهم/ن، ويضع إطارًا واضحًا ومحددًا لعلاقة العمل بين الجانبين، ويخول للمؤسسة أن تضع قواعد واضحة للمحاسبة، دون أن تخل بما تم الاتفاق عليه مبدئيًا بين الصحفي/ة وصاحب/ة العمل.

يهدف برنامج الرصد والتوثيق، إلى متابعة كافة الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون والإعلاميون والمؤسسات الصحفية والإعلامية في مصر. ويعتمد منهجيته الخاصة في عملية الرصد التي تقوم على 3 محاور رئيسة في رصد الانتهاكات: الأول: الرصد الميداني عبر فريق العمل الميداني، والثاني: التواصل مع الضحايا للتأكد من وقوع انتهاكات بحقهم وتوثيق شهاداتهم، والثالث: يتم في حالة عدم توافر معلومات ميدانية أو تواصل مباشر. ويتم الرصد والتوثيق من خلال الصحف والقنوات عبر وسائل الإعلام الإلكترونية.

وبرنامج الرصد والتوثيق، بمثابة مركز الدائرة لعمل المرصد المصري للصحافة والإعلام؛ حيث يتم من خلاله إبلاغ برنامج الدعم والمساعدة القانونية بالقضايا التي يجب العمل عليها، وإبلاغ البرامج البحثية الأخرى بالقضايا الملحة في هذا التوقيت والتي يستلزم العمل عليها.

المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

EOJM

www.eojm.org